لأول مرة منذ ٦٠ عاماً

مصر تصوت اليوم بـ«نعم» أو «لا» للدستور الجديد

■ متابعة قاسم الشاوش

تجرى اليوم في مصر أول عملية استفتاء دستورية منذ حوالي ٦٠ عاماً وسط انقسام المصريين بين مؤيد ومعارض وراهن الجميع على أن الغالبية الصامتة هي التي ستحسم نتائج التعديلات لاسيما أن عمليات التصويت ستتم بالرقم القومي وليس بالبطاقات الانتخابية كما كان معتاداً سابقاً الأمر الذي يصعب معه التنبؤ بالنتيجة خصوصاً أن الاستفتاء الذي يعد الأول بعد ثورة يناير التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك حيث اعتبره البعض أول استفتاء حقيقي.

ومع اقتراب حسم الجدل حول التعديلات الدستورية الذي يحق لـ٤٠ مليون مصري الإدلاء بأصواتهم في هذه الاستفتاء وسيكون على المصريين التصويت بـ«نعم» أو «لا» على تعديلات تشمل مواداً من الدستور (٧٥ و٧٦ و٧٧ و٨٨ و٩٣ و١٣٩ و١٤٨ و٧٩ و١٨٩) تزيل القيود المفروضة على الترشح لرئاسة الجمهورية وتمنع بقائه في السلطة أكثر من ولايتين مدة كل منهما أربع سنوات.

انطلقت ما يكمن وصفها بـ«حرب المنشورات بين جبهتين المؤيدين والمعارضين حيث تجمع نحو ١٥٠ متظاهرا صباح أمس في ميدان التحرير مرددين هتافات ضد التعديلات الدستورية المطروحة على الناخبين المصريين في استفتاء سيجري اليوم السبت.

وردد المتظاهرون "يسقط يسقط الدستور" و"الشعب يريد اعلان دستور جديد" و"يا شهيد نام وارتاح، نحن نكمل الكفاح، يا شهيد نام واتهنى، حسني في نار وانت في جنة".

وسادت التجمع أجواء مرحة على الرصيف بينما استمرت حركة السير في الميدان الذي يعتبر مهد "ثورة ٢٥ يناير" التي أدت، تحت ضغط حشود كبيرة، إلى استقالة الرئيس حسني مبارك في ١١ فبراير.

وشارك في التظاهرة مواطنون من مختلف فئات المجتمع بين رجال ونساء وشباب وكهول.

ودعي المصريون السبت إلى صناديق الاقتراع للتصويت بـ"نعم" أو "لا" على تعديل تسع مواد من الدستور والغاء مادة واحدة.

ومن بين الداعين إلى التصويت بـ"لا" المرشحان الابرزان للرئاسة وزير الخارجية السابق الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى والمدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية الحائز على جائزة نوبل للسلام محمد البرادعي.

بينما دعا الاخوان المسلمون الذين يعتبرون ابرز حركة معارضة إلى التصويت بـ"نعم".

وانتشر العشرات من الأشخاص التابعين لأحزاب الوفد والجبهة الديمقراطية وإئتلاف شباب الثورة، والجمعية الوطنية للتغيير برئاسة الدكتور محمد البرادعي، في شوارع القاهرة ومدن الجمهورية ووسائل المواصلات يوزعون أوراقاً تدعو المصريين للتصويت بـ"لا"، فيما نشط العديد من الشباب التابعين لجماعة الإخوان المسلمون في الأماكن نفسها، لتوزيع منشورات تدعو المصريين للتصويت بـ"نعم"، وساق كلا الفريقين مبرراته.

في ميدان التحرير الذي يعتبر رمزاً لثورة ٢٥ يناير، انتشر العشرات من الشباب، ووقف بعضهم أمام مداخل ومخارج محطة مترو السادات التي تقع أسفل الميدان، بل وفي داخل المحطة وفي عربات المترو أيضاً، وكان واضحاً أن الأكثر عدداً وإنتشاراً هم أصحاب الدعوة للتصويت بـ"لا"، لكن بعض الأحزاب انتهزت الفرصة للإعلان عنها من خلال تلك المنشورات ومنها حزب الوفد، الذي نشط شبابه، ووزعوا منشوراً أوضح فيه أسباب رفضه للتعديلات الدستورية، ومنها "الترقيع لا يجدي مع ذلك الدستور الآثم، دستور ١٩٧١م يصنع من الرئيس القادم ديكتاتوراً جديداً"، داعياً إلى إنتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد ديمقراطي لكل الشعب، يكفل حق المواطنة وحق الدولة المدنية العادلة.

وأشار الحزب إلى أن التخوف من إطالة فترة بقاء الجيش لتأمين الجبهة الداخلية لمصر، يخالف الواقع، لأننا سنقوم في كل الأحوال بعمل دستور جديد سواء قبلنا بالتعديلات أو رفضناها الآن.

ودعا حزب الوفد المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى إصدار إعلان دستوري مؤقت يحدد المحاور الأساسية لنظام الحكم خلال الفترة الإنتقالية، وإصدار مرسوم بقانون بتشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، وحل المجالس الشعبية المحلية.

وتحت عنوان "لا للتعديلات الدستورية.. لماذا"، جاء منشور إئتلاف شباب ثورة ٢٥ يناير، وبرر الإئتلاف الرفض بثلاثة عشر سبباً، أهمها "ثورة ٢٥ يناير أسقطت الدستور وطالبت بدستور جديد. التعديلات الدستورية تحافظ على صلاحيات الرئيس وتجعله فوق الحكومة والبرلمان. لا تسمح بإصلاح جهاز الشرطة. تمنع إستقلال القضاء، حيث تجعل رئيس مجلس الهيئات القضائية هو رئيس الجمهورية طبقاً للمادة ١٧٣ من الدستور. تحافظ على الطرق القديمة في إنتخاب مجلسي الشعب والشورى.

تسرق حق الشعب في صياغة دستور جديد، وتمنحه للرئيس ومجلس الشعب طبقاً للمادة ١٨٩ لم تحدد سن الرئيس وتركتها مطلقة، فهل نعود مرة أخرى لمن تجاوز الثمانين. تحرم مرشح الرئاسة من حرية إختيار زوجته.

وفي المقابل، حملت منشورات "نعم" للتعديلات الدستورية التي عمل توزيعها جماعة الإخوان المسلمون، عدة مبررات للتأييد، منها " قصر مدة الرئاسة على فترتين على الأكثر. إتاحة الفرصة لكل مصري جاد في الترشح للرئاسة. الإشراف القضائي الكامل على الإنتخابات. إنهاء حالة الطوارئ. نقل السلطة إلى المؤسسات المدنية. وضع دستور جديد للبلاد في مناخ مناسب.

أما الحزب الوطني الذي كان يحكم البلاد طوال أكثر من ثلاثين عاماً، فقد وقف في صف "نعم"، ووزع الشباب المنتمون إليه منشورات، ولكن لا تحمل اسمه أو شعاراته تحت عنوان "نعم للتعديلات الدستورية المؤقتة"، وبرر لموقفه على طريقته القديمة بوضع كلمة نعم أمام العبارات البراقة التالية "للإستقرار والتنمية. للأمن والأمان. للتمثيل الحقيقي للشعب. للخروج من الفراغ الدستوري. لعودة الثقة للمستثمرين. لعودة الإستقرار للعملية التعليمية. لمجلس حرة منتخبة. فيما انتشرت منشورات أخرى إكتفت بعرض المواد القديمة والتعديلات التي أدخلت عليها، إلى جانب عبارة "هاعمل حاجة إيجابية النهاردة" وبجوارها علامة "نعم". وكلمة "صوتك أمانة".

حقوقياً، أعلنت ٢٣ منظمة تحت اسم "التحالف المصري لمراقبة الانتخابات" مراقبتها لعملية الإستفتاء اليوم، وتأتي على رأس التحالف المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والمركز المصري لحقوق المرأة ومركز أندلس لدراسات التسامح. ويتولى التحالف أعمال المراقبة في ٢٦ محافظة.

فيما اكتفت المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان وائتلاف ثوار يناير للحرية والمقاومة، وهو أحد الأشكال الشبابية التي كونت أثناء ثورة ٢٥ يناير، وتضم شبابا وشابات من الذين شاركوا في فعاليات الثورة، بأعمال المراقبة في محافظات: القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، القليوبية، بورسعيد، الغربية، المنيا، أسوان.

وفي الوقت الذي يجب أن تقف فيه منظمات المجتمع المدني التي تراقب الإستفتاء على الحياد، أعلنت غالبيتها رفضها للتعديلات، حيث عقدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حلقة نقاشية قال فيها رئيسها حافظ أبو سعدة إن التعديلات لم تقترب من المواد الخاصة بصلاحيات وسلطات رئيس الجمهورية، فمن مجموع ٥٥ مادة في الدستور تتضمن صلاحيات أو سلطات، يختص رئيس الجمهورية بحوالي ٣٥ صلاحية بما نسبته ٦٣٪ من إجمالي الصلاحيات والسلطات.

مشدداً أنه في حالة إجراء الانتخابات القادمة وفقاً للتعديلات الدستورية المطروحة سيجيء رئيس جمهورية لديه سلطات مطلقة مثلما كان الوضع في عهد النظام القديم. وأضاف أبو سعده أنه لم يجر حوار مجتمعي حول تلك التعديلات، يشترك فيه مختلف القوى السياسية والحزبية وفقهاء القانون ومنظمات المجتمع المدني، فجاءت وكأنها تعبر عن وجهة نظر معينة دون الاستماع لوجهات نظر الآخرين.

مشيراً إلى أن نص المادة ١٨٩ وخاصة الفقرة المضافة للنص الأصلي يعتبر بمثابة التفاف حول حق الشعب في إصدار دستور جديد، إذ أعطت ذلك الحق لرئيس الجمهورية ونصف أعضاء مجلسي الشعب والشورى. وطالب رئيس المنظمة المصرية بصياغة دستور جديد يحافظ على إنجازات الثورة وينميها لا أن يعوقها ويرجع مصر مرة أخرى للوراء حيث الاستبداد والفساد، فدستور ١٩٧١م سقط سقوطاً بائناً بثورة ٢٥ يناير التي أوجدت شرعية جديدة وهي شرعية الثورة، على أن يعزز الدستور الجديد حقوق الإنسان وينهض بأوضاع الديمقراطية ويرسخ لبناء دولة سيادة القانون، ويحقق الفصل والتوازن بين السلطات، ويضمن استقلالية السلطة القضائية، ويحد من الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية، ويوفر الحق في تداول المعلومات، ويعيد هيكلة السلطة بهدف تحقيق التعادل بين السلطات الثلاث، مع هيمنة نسبية للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، وتراقب أداءها وتحاسبه.

ووفقاً لمحمد فرج الأمين العام المساعد لحزب التجمع فإن قوى المجتمع المدني بأكملها ترفض هذه التعديلات الدستورية، مطالباً بضرورة صياغة دستور جديد يتم وضعه من خلال جمعية تأسيسية وعلى أساس هذا الدستور يتم انتخاب رئيس الجمهورية ومجلس الشعب والشورى.

مضيفاً إلى أن التصويت بنعم سيجعلنا نعود بالتبعية إلى العمل بالدستور القديم، وهذا يتعارض مع منجزات الثورة التي رفضت النظام الرئاسي الفردي، بل ورفعت شعار حرية عدالة اجتماعية ودولة مدنية. وانتقد فرج الآراء التي تعلل إدخال تعديل على الدستور بسبب العامل الزمني.

مشيراً إلى أن انتخاب رئيس جديد ثم برلمان ثم سن دستور جديد يضيع الوقت، فلماذا لا نتجه إلى دستور جديد على الفور، مطالباً بوضع إعلان دستوري يضع لنا قواعد الجمعية التأسيسية وخطة طريق لهذه الجمعية في وضع الدستور، على أن يقترن ذلك بسن العديد من القوانين التي تنظم عمل الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية، فالثورة أسقطت مناهج التفكير القديم ويجب العمل على المنهج الإبداعي.

فيما شدد فريد زهران مدير مركز المحروسة على أن الموقف الحالي ملتبس، وقال: إذا قلنا نعم للتعديلات الدستورية فهذا لن يكون كافياً، وخاصة أن هناك ميلاً لدى أجهزة الدولة للاتجاه نحو الاستفتاء على التعديلات بالتصويت بنعم.

وأعرب زهران أنه يؤدي التصويت بلا على التعديلات الدستورية، للرغبة في تحجيم صلاحيات رئيس الجمهورية، مشيراً إلى أننا نواجه في هذه المرحلة معضلات رئيسية في صياغة دستور جديد، فإذا قمنا بتشكيل لجنة ستوجه لها الانتقادات، وإذا قمنا بانتخاب أعضائها فكيف يتم ذلك في ظل غياب الأمن، فضلا عن وجود معضلات أخرى ألا وهي استمرار الجيش في إدارة مقاليد الأمور، لأن المطلوب هو إرساء حياة مدنية وسياسية وذلك على حد قوله.

العاهل السعودي يصدر جملة من القرارات الإصلاحية

■ الرياض/وكالات

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حزمة من الأوامر الملكية الهادفة لتحسين أوضاع المواطنين شملت كافة شرائح المجتمع وقطاعات الدولة في القطاعين العام والخاص.

وتضمنت القرارات التي بثها التلفزيون السعودي أمس صرف راتب شهرين لموظفي الدولة من مدنيين وعسكريين ومكافأة راتب شهرين لطلاب التعليم العالي الحكومي وتخصيص راتب بمقدار ألفي ريال للباحثين عن العمل وتثبيت بدل الغلاء للمواطنين ومقداره ١٥٪ واعتماد الحد الأدنى لرواتب السعوديين بحدود ثلاثة آلاف ريال.

ونصت الأوامر على اعتماد مبلغ ٢٥٠ مليار ريال لبناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية في مختلف مناطق المملكة ورفع الحد الأدنى للتمويل العقاري من ٣٠٠ ألف ريال إلى ٥٠٠ ألف ريال ورصد ١٦ مليار ريال لترقية الخدمات الصحية ورفع الحد الأدنى لتمويل القطاع الخاص الصحي من ٥٠ مليوناً إلى ٢٠٠ مليون ريال.

كما نصت على إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد ترتبط مباشرة بالملك وتعيين محمد عبدالله الشريف رئيسا لها وتختص بمكافحة أوجه الفساد الإداري والمالي بكافة القطاعات الحكومية دون استثناء إضافة إلى استحداث ٦٠ ألف وظيفة عسكرية بوزارة الداخلية السعودية وتسوية حقوق العسكريين ودراسة احتياجات منسوبي القطاعات العسكرية في السكن.

وتضمنت الاوامر الملكية إنشاء مجمع فقهي باسم المجمع الفقهي السعودي ورصد ٥٠٠ مليون ريال لترميم المساجد والجوامع و٢٠٠ مليون ريال لجمعيات تحفيظ القرآن و٣٠٠ مليون ريال لدعم مكاتب الدعوة والإرشاد و٢٠٠ مليون ريال لصالح هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضلا عن قرارات تتعلق بالجودة ومراقبة الأسعار وتنظيم الإعلام والنشر.

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز قد وجه خطابا اعرب فيه عن شعوره بالفخر والاعتزاز لوقفة الشعب السعودي في مواجهة دعاة الفتنة مؤكدا أن المواطن متمتع بقوة الارادة وسيظل صمام الأمان لوحدة هذا الوطن.

وأشاد الملك عبدالله في كلمة نقلها التلفزيون السعودي بدور هيئة كبار العلماء وغيرهم من علماء الدين والمفكرين في مواجهة دعاة الفتنة مشددا على أن امة ترفع كلمة الحق لا خوف عليها.

وأثنى خادم الحرمين الشريفين على الدور الذي يضطلع به رجال الأمن البواسل الذين يمثلون اليد الضاربة لكل من تسول له نفسه العبث بأمن البلاد وزعزعة استقرارها.

غضب باكستاني بعد مجزرة ارتكبتها طائرة أمريكية بدون طيار

■،، اسلام آباد/وكالات

طلبت باكستان أمس من واشنطن تقديم اعتذار وتوضيحات بشأن الضربة الجوية التي نفذتها طائرة من دون طيار واسفرت عن مقتل ٣٥ شخصا على الاقل بينهم مدنيون وعناصر من الشرطة الخميس في شمال غرب باكستان.

وقالت تهمينة جنجوعة، الناطقة باسم الخارجية الباكستانية في بيان أن "الحكومة تدين بشدة غارة طائرة الاستطلاع التي اوقعت عددا كبيرا من الضحايا".

وأضافت أن وزير الخارجية "سلمان بشير نقل هذه الادانة الحازمة إلى السفير الأمريكي كامرون مونتر وطلب تقديم اعتذارات وتوضيحات".

واستهدفت الضربة التي اوقعت أكبر عدد من الضحايا خلال ثلاث سنوات، مركز تدريب لطالبان المتحالفة مع القاعدة في معقلهم في ولاية وزيرستان الشمالية القبلية، كما قال ضباط في الجيش والاستخبارات الباكستانية..

واعلن قائد الجيش الباكستاني الجنرال اشفق كياني الخميس أن هذا القصف "الذي لا يمكن السكوت عليه" فهو يمثل "استهانة تامة بالحياة البشرية".

وقال الجيش في بيان أن "رئيس الاركان الجنرال اشفق كياني يدين بقوة غارة "طائرات الاستطلاع" البريدياتور التي نفذت "الخميس" في شمال وزيرستان وازهقت ارواح بريئة".

وأضاف الجنرال كياني انه "لن دواعي الأسف الشديد أن يتم استهداف مجلسا لمواطنين مسالمين يضم حكماء، باستخفاف واستهانة تامة بالحياة البشرية".

وخلص البيان إلى أن "الجيش الباكستاني قدم احتجاجات شديدة اللهجة".

وقال الجنرال كياني كما جاء في البيان، "تمت التشديد صراحة "في هذا الاحتجاج" على أن هذا العدوان على الشعب الباكستاني غير مبرر ولا يمكن السكوت عليه ايا تكن الظروف".

والغارة هي السابعة في غضون تسعة أيام، وقد وقعت غداة الافراج المثير للجدل عن عميل في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قتل شابين باكستانيين في اواخر يناير.

والقيت خلال الغارة اربعة صواريخ على مبنى في المكان المسمى نيو ادا في بلدة داتا خيل.

وقال سيد مسعود كوثر حاكم اقليم خيبر-باكتونخوا الذي عينته الحكومة الفدرالية "ادين بشدة هذا الهجوم الذي شنته طائرة من دون طيار واستهدفت جيرغا "جمعية تقليدية" وقضى خلاله عدد من القدامى "الحكماء" أو زعماء العشائر" ومن عناصر الشرطة القبلية".

وفي تصريح لوكالة فرانس برس، أكد مسؤول عسكري كبير طالبا عدم الكشف عن هويته أن "٣٥ شخصا على الاقل، معظمهم من المتمردين الإسلاميين، قتلوا لكن ثمة مدنيين ايضا".

وأضاف احد مساعديه "قيل لنا أن مدنيين كانوا موجودين في مركز التدريب، لقد جاؤوا للقاء حركة طالبان من أجل التوصل إلى حل لخلاف".

وقد تكثفت حملة الطائرات من دون طيار التي بدأت في ٢٠٠٤م، منذ صيف ٢٠٠٨م وبات اطلاق الصواريخ يوميا في الأشهر الاخيرة تقريبا.

وفي ٢٠١٠م، اسفر حوالي مائة صاروخ عن أكثر من ٦٧٠ قتيلا، كما ذكر المسؤولون العسكريون.

والصواريخ التي اطلقت الخميس هي الأكثر دموية منذ صيف ٢٠٠٨م بعد هجوم كثيف شنته عشر طائرات من دون طيار في الثاني من فبراير واسفر عن ٣١ قتيلا في المنطقة نفسها.

وقد اطلقت غداة الافراج عن ريموند ديفيس الموظف المتعاقد مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الذي قتل ببضع رصاصات في ٢٧ يناير في لاهور "شرق" شابين كانا على دراجة نارية مؤكدا انهما كانا يستعدان لسلبه، الا أن المحققين ردوا هذه الفرضية.

وتذرعت واشنطن وخصوصا الرئيس باراك اوباما "بحصانته الدبلوماسية" لكن بعد مماطلة طويلة من قبل إسلام آباد، افرجت عنه محكمة بعد دفع دية لعائلتي القتيلين.

واثار هذا القرار المفاجئ غضب الرأي العام الذي يعادي القسم الاكبر منه الأمريكيين. ودعت أحزاب ومجموعات نظمت الخميس تظاهرات صغيرة إلى حشد كثيف أمس.

وفي تصريح لوكالة فرانس برس الخميس، قال متحدث باسم السفارة الأمريكية أن "السفارة الأمريكية والقنصليات ستقفل الجمعة امام الأعمال الروتينية" بسبب الدعوات إلى التظاهر.

رفع درجة خطورة حادثة فوكوشيما:

١٧ ألف قتيل ومفقود جراء كارثة اليابان

طوكيو/

أكدت الشرطة اليابانية أمس أن حصيلة القتلى والمفقودين ارتفعت إلى ١٦٦٠٠ بعد أسبوع على الزلزال والمد البحري المدمرين اللذين اجتاحا البلاد. وأكدت الشرطة انه تم حتى الآن تسجيل ٦٤٠٥ قتلى جراء الكارثة التي ضربت شمال شرق البلاد في ١١ مارس.

وقالت الشرطة أن عدد المفقودين ارتفع إلى ١٠٢٥٩ شخصاً، وأن عدد الجرحى بلغ حتى الآن ,٢٤٠٩ ويرجح أن ترتفع حصيلة الضحايا.

وأعلن عمدة مدينة اشينوماكي في محافظة مياجي سابق أن عدد المفقودين قد يرتفع إلى ١٠ آلاف.

وفي وقت سابق أعلن التلفزيون الياباني أن عدد المفقودين في مدينة ميناميسانريكو وحدها قد يصل إلى حوالي عشرة آلاف.

وهناك أنباء عن خسائر كبيرة في الأرواح على الساحل الشرقي لجزيرة هونشو المنكوبة حيث دمرت أمواج المد البحري أو خلفت دمارا في أكثر من ٥٥ ألف منزل ومبنى.

ورفعت الوكالة اليابانية للطاقة النووية مستوى خطورة الحادث في محطة فوكوشيما النووية من ٤ إلى ٥ درجات على سلم الحوادث النووية والإشعاعية الذي يتضمن سبع درجات.

من جهة أخرى أعلن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا امانو أن الوكالة تقوم بقياس مستوى النشاط الإشعاعي في كوكيو اعتبارا من مساء على الأرجح لطمأنة السكان المتخوفين من تبعات الوضع في محطة فوكوشيما، وفق ما نقلت عنه وكالة جيجي للأنباء.

وقال امانو أن "سباقا ضد الوقت" يجري لتبريد مفاعلات المحطة.

ودعا رئيس الوزراء الياباني ناوتو كان جميع المواطنين في اليابان أمس الجمعة إلى المساهمة قدر الامكان لإعادة بناء الدولة بعد المدمرة.

وقال كان في مؤتمر صحفي أعرب فيه عن تعاطفه مع الضحايا وعائلاتهم أن اليابان تواجه أكبر تحد تشهده في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأشار إلى أن العديد من الصعوبات ما زالت تقف أمامنا و من الضروري ضمان وصول مواد الإغاثة إلى من هم بحاجة إليها.

وأضاف رئيس الوزراء الياباني أن بلادهم قد تكون صغيرة ولكن عمل كل اليابانيين الجاد جعلها ذات اقتصاد قوي، أن اليابان لن تسمح لنفسها بالتراجع جراء هذه الكارثة، ولفت إلى أن البلاد ستعود إلى وضعها من جديد.

وفيما يتعلق بقضية انصهار المفاعلات في محطة فوكوشيما النووية، قال ناوتو أن الوضع لا يدعو للتفاول، ولكنه قال أن لديه أيمانا بأنه سيجري السيطرة على الوضع ليس في المستقبل القريب.

ونفي أن تكون السلطات قد حجبت معلومات، وهي قضية طاردت الحكومة وشركات التشغيل النووية في الحوادث السابقة، وقال لقد قدمنا أنا والمتحدث يوكيو ادانو كل المعلومات التي أتيحت.

خطف سته باكستانيين وافغان

مجلس النواب الأمريكي يرفض قرارا للانسحاب من افغانستان

■ واشنطن/ا ف ب

رفض مجلس النواب الأمريكي مشروع قرار يدعو الرئيس باراك اوباما إلى سحب القوات الأمريكية من افغانستان حيث تخوض حربا تفتقد إلى الشعبية.

ورفض النواب النص باغلبية ٣٢١ صوتا مقابل ٩٣، ولكن تصويت أمس يكشف ازديادا مهما في دعم انسحاب أمريكي من افغانستان.

وكان رفض نص مماثل في مارس ٢٠١٠م باغلبية ٣٥٦ صوتا مقابل ٦٥ أي قبل الانتخابات التي جرت في نوفمبر وحصل فيها الجمهوريون على الاغلبية في مجلس النواب.

ويهدف النص الذي رفضه مجلس النواب إلى ارغام الرئيس الأمريكي على اصدار أمر بسحب قوات من افغانستان خلال ثلاثين يوما. ويترك مشروع القرار للرئيس حتى ٣١ ديسمبر لاكمال سحب القوات في حال اعتبر أن مهلة إضافية أمر ضروري لأسباب أمنية.

واعتبر مقدم مشروع القرار الديمقراطي دنيس كوسينيتش أن كلفة الحرب في أفغانستان مضاف إليها كلفة الحرب في العراق ضغطت كثيرا على الولايات المتحدة التي يتوجب عليها مواجهة عجز قياسي.

وقال أن "افغانستان هي اطول حرب في تاريخ بلادنا" متسائلا "كيف يمكن أن نسمح لانفسنا بخسارة هذه الأرواح وكيف يمكننا أن نصرف هذه الآلاف من المليارات؟.

ولكن رئيسة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الينا روس-ليتنين وصفت مشروع القرار بـ"الخطير". وقالت أن "العدو يفر هاربا. وهذا القرار يحبط المعنويات ويقسم. علينا أن لا ننسحب الآن".

وخطف خمسة مهندسين في قطاع الأشغال العامة هم ثلاثة باكستانيين وافغانيان يعملون في مشروع شق طريق في شمال افغانستان إضافة إلى سائقهم الأفغاني، كما اعلن مسؤول محلي لوكالة الأنباء الفرنسية.

وقال عناية الله ظفار مدير الأشغال العامة في ولاية بلخ (شمال) المكلف مشروع شق الطريق "خطف ستة أشخاص هم ثلاثة باكستانيين ومهندسان افغانيان، إضافة إلى سائقهم الافغاني". وأوضح انهم "خطفوا بينما كانوا عائدين من ولاية جوزان إلى ولاية ساري-بول للبدء بالعمل على مشروع شق الطريق".

وأوضح أيضا أن الأشخاص الستة المخطوفين يعملون لحساب شركة اعمار افغانية. وأكد حاكم ولاية ساري بول سيد انور رحمتي عملية الخطف لوكالة فرانس برس مؤكدا أن الشرطة انتشرت في محاولة للعثور على المخطوفين.

ولم تتبن أي جهة مسؤوليتها عن عملية الخطف، لكن الحاكم أشار باصابع الاتهام إلى متمردي حركة طالبان وبينهم "مجموعات صغيرة" تنشط، كما قال، في جبال المنطقة.

وتتكرر في افغانستان عمليات الخطف التي تستهدف الأجانب والافغان على السواء، وينفذها المتمردون أو مجموعات إجرامية بهدف الحصول على فديات أو الافراج عن معتقلين بشكل خاص.

وفي ديسمبر، خطف سبعة مواطنين من بنغلادش أثناء الهجوم على ورشة لشق طريق كانوا يعملون فيها بين ولايتي بلخ وساماناغان في شمال افغانستان، وقتل خلالها احد مواطنيهم أيضا. وقد تم الافراج عن اثنين منهم منذ ذلك الوقت، لكن الخمسة الاخرين لا يزالون رهائن.

بان كي مون يرجئ زيارته لتونس

تونس / (كونا)

أرجأ السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون زيارته إلى تونس والتي كانت مقررة اليوم السبت إلى الاثنين المقبل نظرا لتطورات الأوضاع في ليبيا بحسب ما أعلن أمس.

وأفاد مصدر مسؤول في مركز الأمم المتحدة بتونس لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) بأن السكرتير العام سيصل مساء الاثنين المقبل على أن يبدأ الزيارة الرسمية صباح الثلاثاء.

وعزا المصدر تأجيل الزيارة إلى تطورات الشأن الليبي لا سيما قرار مجلس الأمن الدولي الليلة الماضية بفرض حظر جوي على ليبيا.

وذكر أن بان سيلتقي خلال الزيارة كلا من رئيس الجمهورية المؤقت فواد المبزع ورئيس الحكومة الانتقالية الباجي قائد السبسي ووزير الخارجية المولدي الكافي ورئيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي عياض بن عاشور وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني.